الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الإقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2023–2024

المحاضرة الرابعة عشر: النظام الإقتصادي الإسلامي

1-تعريف الإقتصاد الإسلامي:

-يعرف الدكتور محمد عبد المنعم الجمال: "الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة، وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر"[1].

- عرفه الدكتور محمد شوقي الفنجري : هو "تنظيم وتوجيه النشاط الإقتصادي وفقا لأصول الإسلام وسياسته الإقتصادية"[2].

-يعرفه الدكتور أحمد فهمي أبوسنة بأنه:" العلم بالقوانين التي تنظم الثروة، من حيث **إنتاجها وإستبدالها وتوزيعها واستهلاكها وصيانتها على وجه يسد حاجة الشعب والدولة في نظرة الإسلام"** وقد بين أن المقصود بالقوانين هو الأحكام الشرعية المستمدة من الفقه الإسلامي، والتجريبية المتعلقة بالقضايا الإقتصادية والتي وضعها رجال الإقتصاد بناءا على تحليلهم للظواهر المتصلة بالثروة[3].

-يعرفه **عبد الله بن عبد المحسن الطريقي** على أنه:" العلم بالأحكام الشرعية العلمية عن ادلتها التفصيلية فييما ينظم كسب المال، وإنفاقه، وأوجه تنميته[4].

---

[1] – عبد الرزاق وورقية، **التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة في المؤتمر العالمي السابع للإقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، أيام 1-3 أفريل 2008 ، ص 563.

[2] –عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **الإقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ واهداف**، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، السعودية، 2009، ،ص 18.

[3] – سعد بن حمدان اللحياني، **مبادئ الإقتصاد الإسلامي**، الفصل الثاني، د م، 2012 ، ص04، متاح على الرابط التالي: https://xmilsom.files.wordpress.com/2016/04/mabade1434-2.pdf ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/20.

[4] – عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **المرجع السابق**، ص 18.

– تعرف الدكتورة زينب صالح الأشوح على أنه:" مجموعة العقائد والمبادئ والقواعد الإسلامية التي تشق من الأصول الشرعية من قرآن وسنة صحيحة والتي تتبع في الإقتصاد العام وتستخدم كقوام لمجتمع ما وأساس لبنيانه ووسيلة للحكم فيه"[5].

–يفرض الإسلام نظامًا قويًا للمحاسبة على جميع الأصعدة. وهذا صحيح على المستوى الدولي أيضًا، لا يتوافق الوضع الحالي الذي لا تخضع فيه بعض الدول القوية والشركات العالمية للمحاسبة أمام أي شخص في هذا العالم مع النظرة الإسلامية للعالم، فالإسلام يتصور عالماً يكون فيه كل شخص مسؤولاً عن أفعاله، يهدف إلى إنشاء نظام اقتصادي تجتمع فيه جميع دول العالم لوضع نظام عالمي لمراقبة والتحقق من السلوك غير المسؤول من قبل أي دولة، كما ويجب حماية موارد الأرض من الهدر والاستنزاف الطائش والدمار لتحقيق مكاسب اقتصادية ضيقة[6].

ربما تكون إحدى نقاط البداية لفهم الإسلام والاقتصاد الإسلامي، هي ما يمكن اعتباره الموضوع المركزي – كما جاء في الآية 120 من سورة المائدة: "**لله ملك السماوات والأرض وما فيهن وهو على كل شيء قدير**" ولذلك فنحن نواب له (أو أمناء) لكل هذه السيادة، سواء كنا نملك على ما يبدو جزءًا من هذا بشكل فردي، مشترك أو غير ذلك، لذلك وبطبيعة الحال، يجب أن تكون جميع الأنشطة الاقتصادية والمالية التي من شأنها التأثير على حياتنا وتنظيمها، مدفوعة بهذا المبدأ الأساسي[7].

---

[5] – زينب صالح الأشوح، **الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة**، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1997، ص 322.

[6] – Khan, Muhammad A.. An Introduction to Islamic Economics (2ed.). Pakistan: International Institute of Islamic Thought and Institute of Policy Studies, 1994 , p 04.

[7] - Institution of Islamic Banking and Insurance. (n.d.). What is Islamic Economics. Retrieved from: https://www.islamic-banking.com/explore/islamic-economic-thought/what-islamic-economics, This site was reviewed at: 25/03/2021.

2-خصائص النظام الإقتصاد الإسلامي:

أ- الإقتصاد الإسلامي إقتصاد إلهي وعقائدي:

- إلهي المصدر: بمعنى أنه يستمد مبادئه وقوانينه من القرآن الكريم والسنة النبوية ولذلك تكون قيمه مطلقة مبرأة من عيوب النسبية الزمانية والمكانية، ومبرأة من عيوب الإنحياز لطبقة إجتماعية معينة أو جنس دون آخر[8]، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الجزئيات وبعض الأمور القابلة للتغير يتدخل فيها العقل البشري والاجتهاد العلمي وتراعى فيها المصلحة العامة، لأن الاقتصاد الإسلامي يعتمد على القاعدة الفقهية التي تقول" :أن الشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج"، لقوله عز وجل **"وماجعل عليكم في الدين من حرج"** [سورة الحج، الآية 78][9].

- إقتصاد عقائدي: تعتبر العقيدة والشريعة الإسلامية الإطار الذي يتم في حدوده تحليل الظواهر الإقتصادية عموما، وإستخدام المناهج العلمية للتوصل إلى تغير لهذه الظواهر وصولا إلى القوانين التي تحكمها[10]، وتتمثل أبرز الأسس العقائدية للإقتصاد الإسلامي في مايلي:[11]

- الإيمان الصادق بأن الله عز وجل هو المالك الأصلي والحقيقي لمستلزمات النشاط الإقتصادي.
- تسخير ما في الكون لخدمة الإنسان ومزاولة نشاطه الإقتصادي.
- الإيمان التفاوت في الرزق.
-الإيمان بأن مزاولة النشاط الإقتصادي عبادة.
- الإيمان بالحساب في الآخرة عن نشاط الفرد في الحياة الدنيا.
- الإيمان بأن الله يراقب الفرد في كل تصرفاته ومنها نشاطه الإقتصادي.

---

[8] - سعيد علي العبيدي، **مرجع سابق**، ص 39.

[9] - سناء رحماني، فتيحة ديلمي، **مبادئ الإقتصاد الإسلامي وخصائصه**، الملتقى الدولي حول" الإقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل"، يومي 23-24 فيفري 2011، المركز الجامعي غرداية، ص05.

[10] - نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، **الإقتصاد الإسلامي: النظام والنظرية**، دار عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011، ص 16.

[11] - محمود حسين الوادي، وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 31-34

– **الإقتصاد الإسلامي إقتصاد أخلاقي**: يلتزم الإقتصاد الإسلامي بالقيم الإسلامية المستنبطة من الدين الإسلامي الحنيف، وهو بذلك يكون معياري أي يهدف إلى تحقيق ماهو مرغوب شرعا، أو مايجب أن يكون عليه الإقتصاد من وجهة نظر الشرع الإسلامي[12]، وتتلخص أبرز الصفات الأخلاقية للإقتصاد الإسلامي في مايلي:[13] الأمانة، الصدق، الوفاء بالوعد، السماحة، مزاولة النشاط الإقتصادي المشروع والإبتعاد عن غير المشروع، الإعتدال في الربح والقناعة فيه، المحافظة على رأس المال، إنفاق المال لنيل رضى الله تعالى، وذلك من خلال الزكاة والصدقات.

– **الإقتصاد الإسلامي إقتصاد واقعي**: يتسم الإقتصاد الإسلامي بنظرته الواقعية إلى مختلف مناحي الحياة في شقها الإقتصادي، إذ ينظر الإسلام إلى الإنسان بنظرة واقعية مستمدة من إمكاناته وظروفه وبيئته، ولا يحمله من التكاليف ما لا يطيق ولا يفرض عليه إلا ما يستطيع[14]، وهو بذلك يبتعد عن النظرات الخيالية غير القابلة للتطبيق على أرض الواقع، وبنفس الواقع لا يترك غرائز وطبائع الإنسان على سجيتها الفجة، بحيث لو تركت بدون ضوابط فإنها تؤدي إلى إنحراف سلوك الإنسان والمجتمع مما يتسبب في خسائر إقتصادية وإجتماعية كبيرة للمجتمع[15].

– **الإقتصاد الإسلامي إقتصاد التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة**: يضمن الإسلام مصلحة الفرد والمجتمع، فلا مصلحة الفرد تهدر بإسم مصلحة المجتمع ولا مصلحة

---

[12] – سعيد علي العبيدي، **مرجع سابق**، ص 39.

[13] – محمود حسين الوادي، وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 35-38.

[14] – **نفس المرجع**، ص 41.

[15] – سعيد علي العبيدي، **مرجع سابق**، ص 41.

* **الحسبة**: تتمثل في رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين مختصين على نشاط الأفراد في مجال: الأخلاق، الدين، الإقتصاد، التجارة...لمزيد من المعلومات أنظر: أحمد عبد الحليم بن تيمية، **الحسبة في الإسلام أو وضيفة الحكومة الإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، رابط التحميل: https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%88-%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-pdf

المجتمع تهدر بإسم مصلحة الفرد، ومن حق ولي الأمر التدخل في حالة حدوث إنحراف أو تعد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر أو تعويض مصلحته للخطر، وكقاعدة عامة يقر الإسلام مبدأ " تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام"، وحفاظا على هذا التوازن وزيادة في التكافل والعدل بين أفراد المجتمع ظهرت إلى الوجود بعض المؤسسات الإسلامية الهامة مثل: نظام الحسبة* لمراقبة النشاط الإقتصادي بصفة عامة والتعامل في الأسواق بصفة خاصة، ونظام الزكاة لإقتطاع جزء محدد من أموال الأغنياء وإنفاقها على الفقراء والمساكين والمحتاجين، ومؤسسة بين المال كخزينة للدولة تشرف على إيراداتها ونفقاتها وغيرها من المؤسسات[16].

– **الإقتصاد الإسلامي إقتصاد تنموي:** إن تطبيق مبادئ الإقتصاد الإسلامي يؤدي إلى إحداث التنمية الإقتصادية وتحقيق معدلات عالية من النمو الإقتصادي المستدام لأنه يدعو إلى بذل أقصى الجهود في مجال الإنتاج وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة، ويضمن صيغ تمويل وإستثمار ناجحة وكذلك يضمن العدالة في توزيع ثمار النمو على جميع أفراد المجتمع بشكل عادل، وكذلك يحتوي الإقتصاد الإسلامي على صيغ عادلة وسلسلة في مجال التبادل وتنظيم الأسواق، وكذلك يدعو إلى الإعتدال في الإنفاق الإستهلاكي بعيدا عن التبذير والإسراف، إضافة إلى دعوته إلى طلب العلم وتطبيقه في جميع ميادين الحياة[17].

– **الإقتباس من الأنظمة الإقتصادية الأخرى:** إن الإقتصاد الإسلامي يجيز الإقتباس من غيره من الأنظمة الإقتصادية شريطة أن يكون الإقتباس مشروعا ويكون وفق الشروط التالية:[18]

– أن تكون هناك مصلحة داعية لهذا الإقتباس وبشرط أن تكون عامة.

– أن لا يصطدم الإقتباس بنص شرعي أو إجماع أو عرف.

– أن لا يخل هذا الإقتباس بخصائص الإقتصاد الإسلامي.

---

[16] – سعيد سعد رمطان، **مدخل للفكر الإقتصادي في الإسلام**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004، ص 59.

[17] – سعيد علي العبيدي، **مرجع سابق**، ص43.

[18] – محمود حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص 45.

3- مرتكزات الإقتصاد الإسلامي:

أ- إزدواجية الملكية: يعتبر موضوع الملكية من المواضيع الهامة في التفرقة بين مختلف الأنظمة الإقتصادية الموجودة، حيث نجد النظام الإقتصادي الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وحق الفرد في التملك دون فرض أي شرط أو قيود عليه، أما النظام الإقتصادي الإشتراكي فهو يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولا تعترف بالملكية الخاصة إلا في حالات إستثنائية، أما النظام الإقتصادي الإسلامي فهو يعتمد الأشكال المختلفة للملكية في آن واحد كأصل وليس إستثناء وذلك لتحقيق مصلحة الفرد والجماعة ويعترف بهما طالما لم يكن هناك تعارض بينهما[19]، وللملكية في النظام الإقتصادي الإسلامي مفهوم خاص يتمثل في كونها ملكية إستخلاف من الله عز وجل، المالك الأصلي لكل شيء، تمارس لمصلحة عباده وعلى مقتضى نهجه[20]، ويعتبر من الخطأ أن يعتبر مزيجا مركبا من الملكية لأن تنوع الأشكال الرئيسية للمليكة في الإسلامي لا يعني أن الإسلام مزج بين المذهبين الرأسمالي والإشتراكي وإنما يعبر عن التنوع في أشكال الملكية من تصميم مذهبي أصيل، قائم على أسس وقواعد فكرية معينة، وموضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم، تناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية الحرة والإشتراكية الماركسية[21].

* **مظاهر حماية الإسلام للملكية:** تتمثل أهم مظاهر حماية الإسلام للملكية في مايلي:[22]

- أن الشريعة جعلته من مقاصدها الخمسة التي يجب الحفاظ عليها وعايتها، وهي: الدين، النفس، العقل، العرض، المال.

- أن الشريعة نهت عن الإعتداء على هذا المال مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم" **إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا**" صحيح البخاري.

---

[19] - عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **الإقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف**، ط 11، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 26.

[20] - نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، **مرجع سابق**،ص 18.

[21] - العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص ص 74،75.

[22] - محمود حسين الوادي، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 91.

-حرمت الشريعة أكل أموال الناس بالباطل، لقوله تعالى:" **ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"**

[الآية 188 من سورة البقرة]

- حرمت الشريعة السرقة ووضعت الجزاء للرادع لقوله تعالى:" **والسارق والسارقة فأقطعوا أيديهما**"[الآية 38 من سورة المائدة]

- حرمت الشريعة غصب المال، مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم" **من إقتطع حق إمرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة**" رواه مسلم.

ب- الحرية المقيدة: إن تقييد الحرية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه بخلاف النظام الرأسمالي الذي أطلقها بلا قيود أو ضوابط وجعل لدى الفرد الحرية المطلقة في الكسب والإنفاق[23]، ما قيدهم في نفس الوقت بآداب الإسلام وزودهم بالأدوات التي تجعل حريتهم حقيقية لا مجرد شعارات زائفة[24]، وتقسم الحرية الإجتماعية في الحقل الإقتصادي إلى قسمين هما: [25] **- التحديد الذاتي:** الذي ينبع من أعمال النفس ويستمد قوته من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية فهو يتكون طبيعيا في ظل التربية الخاصة، التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كل مرافق حياته.

- التحديد الموضوعي: فهو الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي بقوة الشرع ويقوم هذا التحديد الموضوعي للحرية في الإسلام، اذ أ نه ال حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة الاسلامية فقد حثت في مصادرها العامة، حظر مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة لتحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام، كالربا والاحتكار بالإضافة الى وضع مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط العام وتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها، بالتحديد من حريات الأفراد.

*كما يعتبر كل من الحرية والتدخل معا من ملامح الوسطية في إنعكاسها على ممارسة النشاط الإسلامي وتحقيق التوازن بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة وهذا الدور الذي أناطته الشريعة

---

[23] - عبد الله بن المحسن الطريقي، **مرجع سابق**، ص27.

[24] - رفيق يونس المصري، **بحوث في الإقتصاد الإسلامي**، ط2، دار المكتبي،دمشق، سورية، 2009، ص 159.

[25] - العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 76.

الإسلامية بالدولة يستلزم من الدولة في مجال النشاط الإقتصادي وصفة أساسية رعاية هدف الإعمار وكذا رعاية هدف تحقيق التوازن الإجتماعي كأحد متطلبات العدل بالحق، وهذا الدور للدولة في النظام الإقتصادي الإسلامي يمكن أن يضيق أو يتسع بحسب ظروف الزمان والمكان، وبحسب مقتضيات تحقيق الأهداف المنوطة بالدولة[26].

– أسباب تقيد الحرية الإقتصادية في النظام الإقتصادي الإسلامي: تتمثل أهم هذه الأسباب في مايلي:[27]

– أن المالك الحقيقي للمال هو الله تعالى وله الحق سبحانه وتعالى أن يحدد تصرفات الناس فيه وفق ما يمليه عليهم لعلمه عز وجل بما يصلح حالهم وتصليح لشؤونهم.

– عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو بالمصلحة العامة.

– حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة، والإلتزام النفقة على الأقارب وحماية مصالح الفقراء والمحتاجين.

– إلزام الجماعة بالقيام بما يجب عليهم من واجبات عامة كإنشاء دور العلمن والمستشفيات والطرق، والخدمات العامة.

ج– العدالة الإجتماعية: تعتبر العدالة الاجتماعية أساسا من أسس الاقتصاد الإسلامي لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم وأن الأسرة ترتبط بالمودة والمواصلة والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم الجاهل وإن اختلفت الألوان والأجناس واللغات لأن ذلك لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء في الإسلام[28].

* ولتحقيق العدالة الإجتماعية حرص الإسلام على حماية من لا يتمكن من الحصول على المال حيث شرع التكافل الإجتماعي والتوازن بين أفراد الأمة، منعا للتناقضات الصارخة في مستوى المعيشة فشرع الإرث تفتيتا للثروة، وشرعت الزكاة وأوجب على ولي الأمر أن يسعى لسد حاجة المعوزين وأن يفرض لهم من بيت المال ما يمونهم، ونهى عن الإسراف والبذخ والترف كي

---

[26] – نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، **مرجع سابق**، ص 20.

[27] – عبد الله بن المحسن الطريقي، **مرجع سابق**، ص 28.

[28] – سناء رحماني، فتيحة ديلمي، **مرجع سابق**، ص14.

يتقارب مستوى المعيشة بين أفراد الأمة ويتحقق التوازن الإجتماعي وشرع على القريب أن ينفق على قريبه المحتاج ممن تلزمه النفقة[29].

4 - **مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الإقتصادي الاسلامي:** إن المشكلة التي جاء الاقتصاد الغربي لعلاجها تتلخص عندهم في مشكلة الندرة، والتي يقصدون بها أن الموارد المتاحة أقل من الحاجات المطلوبة، ولكن الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من نظرة الإسلام الشاملة فلا يعترف بهذه المشكلة كما يقررها الفكر الغربي، وإنما تنبع المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام لا من ندرة الموارد ولكن من سوء توزيعها، فالله تعالى قد خلق الأرض وقدر فيها أقواتها وهي كافية لكل من دب عليها طيلة حياته، وبعبارة أخرى فإن المشكلة الاقتصادية تنشأ حين يتخلى الناس عن السير في هذه الأرزاق وفق ما أمرهم به الرزاق، فحيئنذ ينشأ الاختلال وتبدأ المشكلات التي لا علاج لها إلا بالعودة لمنهج الإسلام القويم[30].

5- دور الدولة في النظام الإقتصادي الإسلامي: يكمن دور الدولة في المهام التالية:[31]

- تحقيق تشغيل أمثل للموارد الإقتصادية.
- توجيه النفقات العامة لتحقيق المنافع العامة.
- تطبيق مقاييس للإنتاج ومواصفات للسلع والإعلان التجاري.
-التدخل في السوق وتحديد الأسعار.
- محاربة الإحتكار وتشجيع المنافسة بين المنتجين.
- سياسة الأجور والتدخل في سوق العمل.
- تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص.

---

[29] - عبد الله بن المحسن الطريقي، **مرجع سابق**، ص29.

[30] - حنان شطيبي، **مرجع سابق**، ص 57.

[31] - محمود سحنون، **الإقتصاد الإسلامي: الوقائع والأفكار الإقتصادية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 208.